



العراق: مبادرة الكبيسي.. قبس صغير في نفق الطائف

»

إن توقيت طرح هذه المبادرة مهم لمن يريد قراءة نها في سياقها السياسي الصحيح

«

عن هذا الحسم باهظ الثمن.

إن المبادرة الجديدة التي طرحها الشيخ الكبيسي، بمقدار ما ستثير من أمال وصبوات لدى الوطنيين والديموقراطيين العراقيين المشتتين ولدى عموم الجمهور العراقي المتضرر من حكم المحاصصة الطائفية، فإنها أثارستثير ردود فعل رافضة وسلبية من قبل بعض الأطراف والزعامات. ويبدو أن في مقدمة الأطراف والقوى الرئيسية التي سترفضها وتعمل على إفشالها الإدارة الأميركية الراحية والمختصرة لنظام حكم المحاصصة القائم اليوم، إذ أن قيام عراق ديموقراطي موحد وقوي يضرب في الصميم المشروع الأميركي الذي بدأ تنفيذه مع احتلال العراق عام 2003 بل وحتى قبل ذلك الحين، رغم تغير الرئاسة وحكومتها في واشنطن. كما سترفض بعض دول الجوار الإقليمية وخصوصاً إيران وتركيا والسعودية هذه المبادرة وما سينمخض عنها، فإيران - بنظامها الطائفي وفق المادة «الأبدية» الثانية عشرة من دستورها - لا تريد قيام نظام مدني علماني ديموقراطي في العراق يكون نقيضاً لمشروعها ونظامها وهيمنتها،

خطيرة صبت في خدمة مشروع تقسيم البلاد. الأولى، كانت حين أصر التحالف على استصدار قرار برلماني مضاد لقرار الكونغرس قدم هو مسودته وأصر عليها، وكان الثمن انسحاب ممثلي الأكراد والعرب السنة من الجلسة وإمرار القرار بغياهم ما أنتج تقسيماً طائفيًا وقومياً حقيقياً وفعلياً داخل المؤسسة التشريعية، والثاني كان في تشكيل كتلة برلمانية باسم «الحشد الشعبي» سارعت الكتل والشخصيات النيابية الإسلامية الشيعية إلى الانضمام إليها، والمبادرة الأخطر الثالثة كانت إقدام قوات من الحشد العشبي ذي الغالبية الشيعية على السيطرة على ناحية «النخيب» التابعة إدارياً لمحافظة الأنبار، وإلحاقها عملياً بمحافظة كربلاء، أمر أثار ردود فعل رافضة وحادة من عشائر وسلطات الأنبار. كل هذه المبادرات، غير الحكيمة في نظر الكثيرين، أكدت بحسب بعض المحللين ضلوع ممثلي البرجوازية الشيعية، محدثة النعمة، في مخططات التقسيم عن سابق قصد وتصميم أو عن سذاجة وانفعالية سياسية وكلا الأمرين خطير وسيء.

إن توجيه النقد لهذه المبادرات والإجراءات لا يعني تبرئة الأطراف السياسية الكردية والعربية السنة من تاييد ودعم مشروع التقسيم والترحيب العلني بقرار الكونغرس فهذه الجهات غارقة حتى الأذنين في هذا المسعى التدميري المدان، ولكن مسؤولية الأحزاب الإسلامية الشيعية الشريكة لها في نظام الحكم تتحمل مسؤولية خاصة عن تسببها عملياً في تقسيم البرلمان العراقي وشققة طائفيًا وقومياً عبر إصرارها على إصدار البيان اللفظي وعديم القيمة سياسياً الذي مررت به بأصواتها النيابية فقط، وكان حرياً بها التريث ومواصلة المفاوضات أو تقديم مسودة أخرى عوضاً

السنوات تقريباً، جُربت هذه الحلول وطبقت العديد من حفلات «المصالحات الوطنية التلفزيونية» التي لم تتمخض عن شيء سوى المزيد من التحلل والمصائب. ولهذا تشكل مبادرة الشيخ الكبيسي بصيص ضوء شحيحاً في نهاية النفق الأسود المدلهم، وهي حتى في بدايتها حققت هدفها الأول فقد كشفت أن قمة النظام ممثلاً برئاستي الجمهورية معصوم من «التحالف الكردستاني» والجبوري من «اتحاد القوى» ردت بشكل سلبي على المبادرة واستبعدت نجاحها حتى قبل أن يستمع الرئيسان بالتفصيل لوجهة نظر مطلقها، ثم جاء اجتماع الجبوري بالشيخ الكبيسي لاحقاً ليعطي المراقبين بعض الأمل حيث لم يعلن الجبوري رفضاً صريحاً للمبادرة بل رحب بها بعبارات عامة واعتبرها مبادرةصالحة جديدة.

إن توقيت طرح هذه المبادرة مهم جداً لمن يريد قراءتها في سياقها السياسي الصحيح والمنتج، فهي تأتي في وقت يسود فيه نوع من الجمود جهات القتال بين القوات الأمنية العراقية وبين مسلحي تنظيم الدولة «داعش» أو تحوله إلى نوع من قتال الكر والفر وتبادل الأدوار والمواقع. وهذا ما عبّر عنه أوضح تعبير لأحد القادة العسكريين في جبهة محافظة صلاح الدين والذي قال ملخصاً الوضع العسكري إن «الليل لهم والنهار لنا». أما سياسياً فرغم التطور المثير الذي حققه دعاة التقسيم بدفع من قرار الكونغرس الأميركي الذي وضع اللبنة الأولى لقيام ثلاث دويلات طائفية مستقلة في العراق، ولكن حالة التردي الشامل والتحلل وفقدان الانجاء هي السائدة في المشهد السياسي العراقي العام. وقد بلغ الاضطراب السياسي ذروته حين بدرت من التحالف الإسلامي الشيعي المهيمن على الحكم مبادرات عدة

علاء اللامي *

لم تُعلن حتى الآن تفاصيل ما سمي بـ «مبادرة الشيخ أحمد الكبيسي»، أحد أهم علماء الدين والدعاة المستقلين من العرب السنة في العراق، والذي عرف بمواقفه الجذرية المناهضة للتكفيريين في القاعدة وخليفتها تنظيم الدولة «داعش» ولنظام حكم المحاصصة الطائفية والمخططات تقسيم العراق الغربية. لم يُعلن نص هذه المبادرة حتى الآن، ولكن ما تسرب منها مثير فعلاً للانتباه والاهتمام، وخصوصاً تطرقها إلى موضوع الدستور العراقي النافذ الذي سُنَّ تحت ظلال الاحتلال الأجنبي ومطالبة هذه المبادرة بإعادة كتابته مجدداً، إضافة إلى مطلب مهم آخر هو إعادة هيكلة مؤسسات الدولة العراقية. إن المطلب الأخير يشكل اختراقاً مهماً وعميقاً للمطلب الطائفي الذي كررته قيادات سياسية كثيرة من العرب السنة المشاركة في حكم المحاصصة أو غير المشاركة، والداعي إلى ما اصطالحوا عليه بـ «إعادة التوازن في مؤسسات الدولة» والذي يعني تحديداً مراجعة حصص الطوائف لمصلحة «إنصاف» هذه الطائفة أو تلك، والتي يعتقد زاعمو تمثيلها بأنهم لم يحصلوا على حصتهم «العادلة» من كعكة الحكم وهو مطلب طائفي لن يُخرج العراق من نفق الخراب الشامل والاحتلال الذي أدخل فيه بعد الاحتلال عام 2003 والذي شكل نظام حكم المحاصصة الطائفية والقومية ذراعه السياسية.

إن الأزمة الوطنية الشاملة التي تلف العراق مجتمعاً ونظاماً حكم والتي سببها الرئيس موت وتعفن هذا النظام ووصوله إلى الجدار وتسببه بالمزيد من الكوارث، لا تترك مجالاً لأي حلول ترقيعية تنطلق من أرضية النظام الطائفي القائم نفسه. فطوال عقد من

مقدمات أولية إلى نهضة مختلفة

معتز حيسو*

«تقوم عصور النهضة على أساس علاقة معينة بين ماضٍ ميجل وحاضر منحل، وتهدف تلك العصور إلى إعادة تمثيل هذا الماضي».

مارك ويليامز

من البداهة بمكان أنه في زمن الانهيار يزداد الحنين إلى الماضي البعيد، ويزداد التعلق به، ويتحول إلى ملجأ للهاربين من جحيم الحاضر. وكلما تداعى الحاضر وانسدت آفاق المستقبل يزداد التعلق بالماضي، حتى أنه في بعض اللحظات يهيمن على آليات تفكير شرائح اجتماعية واسعة، ويتحول التمسك به وتمثّل قيمه إلى مخرج من حاضر يتداعى وينهار.

إن علاقة الماضي بالمستقبل وأشكال بنائه، ما زالت محل جدال واسع، فاستلهم الماضي والاستفادة من التاريخ يظهران في سعي الأمم الطامحة إلى التغيير، مستمدة بعضاً من قوتها من إشراقات ماضيها البعيد. لكن العودة إلى التراث وإعادة إنتاجه يجب أن يندرج في سياق بحث أسباب تصدع وانهيار المجتمعات اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وعلاقة تلك المستويات بالتحويلات الطارئة على المنظومات القيمية والثقافية والمعرفية. ولضمان نتائج أكثر موضوعية يجب أن يكون بحث تلك العوامل في سياق تحديد ارتباطها وعلاقتها بالمول العالمية والعولمة. والفرق بين المستويين كبير، فالأول يحيلنا على الانفتاح العالمي القائم على علاقات متبادلة تقوم على الاستفادة من التطور الحضاري والعلمي والتقني لجسر الهوة المعرفية وتدعيم العلاقات الإنسانية والحضارية بين المجتمعات. أما الثاني فإنه يمثل الوجه الآخر لهيمنة وطغيان الدول الكبرى والمؤسسات العابرة للحدود والجنسيات. وهذا لا يعني التوقع على ذواتنا، وإغفال أهمية الاستفادة من التطور العلمي والتقني الذي وصلت إليه تلك الدول. لكن

ذلك بطبيعة الحال لم يعد وارداً بحكم الانفتاح الذي تفرضه ثورة المعلومات، وآليات اشتغال رأس المال المولم المحكوم ببنيتها التوسعية والاحتكارية. لذلك من الضروري أن يتم البحث عن صيغ جديدة للعلاقة بين الدول والمجتمعات، انطلاقاً من المحافظة على مبدأ السيادة والخصوصية التي يتم انتهاكها بأشكال ومستويات مختلفة. وهذا المستوى بالتحديد يجب بحثه من منظور الانفتاح العالمي الذي بات يتجاوز المفاهيم التقليدية والكلاسيكية للأطر الوطنية ومفهوم السيادة.

يعمل بعض المفكرين والمثقفين في المرحلة الراهنة على استعادة أسئلة النهضة وذلك يتعلق بجملة من العوامل والأسباب، منها: تدهور أوضاع البلدان والمجتمعات العربية ودخول بعضاً منها في طور التفكك والتحلل المحمول على تناقضات داخلية ومصالح سلطوية وأخرى خارجية. تزايد دور الخارج في القضايا العربية الداخلية، واعتماد بعض الحكومات على ذلك لضمان استمرارية سيطرتها.

تفكك اجتماعي وتحلل قيمي، إضافة إلى تصدع منظومات ثقافية ومعرفية وإيديولوجية. وفي سياق ذلك فإن كثير من التحولات والتغيرات القيمة ذات الطابع الإرتكاسي/ النكوصي، تتخذ طابعاً بهيمياً. وذلك يتعلق بظروف الحرب، وأشكال ومستويات الوعي والثقافة السائدة.

وفي اللحظة التي يتم فيها استنهاض أسئلة النهضة لتحديد أسباب أزمة المجتمعات العربية وكيفية تجاوز واقعها الذي يتموضع على عتبة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الشامل والعميق يجري البحث عن أسئلة أخرى تُعبّر عن احتياجات اللحظة الراهنة. وذلك لا يعني تجاهل أهمية أسئلة النهضة التي ما زالت في كثير من مستوياتها وأشكالها صالحة لمجتمعاتنا. وتعود أسباب ذلك إلى أن المجتمعات العربية

وأنظمتها الأحادية الشمولية ما زالت تعيد إنتاج أزماتها. ونتيجة عجز القوى الاجتماعية والأنظمة السياسية عن تجاوز أسباب الأزمة فإنها تحولت في سياق التقادم التاريخي إلى جزء أساسي ومكوّن من التركيبة البنيوية لمجتمعاتنا. وهذا لا يتعلق بوعي المواطن ومستوى ثقافته وأشكال مظهراتها فقط لكنه يرتبط ببنية الأنظمة السياسية وأشكال علاقتها بمؤسسات الدولة والمواطن. هنا لا بد من الإشارة إلى أن تجدد الأزمة لا يعني صلاحية ذات الآليات والمنظومات المعرفية والفكرية التي كانت مطروحة لمعالجتها في الماضي. وذلك يتعلق بالتغيرات التي طاولت بنية الدولة وتركيبتها، وبمنط علاقاتها مع الداخل والخارج، ومستوى تطورها العلمي، الحضاري، التقني، القانوني والحقوقي. وهذا يتزامن مع توظيف الانفتاح الجغرافي والفضائي من قبل الدول الأكثر تقدماً لتصدير أشكال من الثقافة والتفكير تساهم في فرض شروط هيمنتها على مجتمعاتنا. وهذا يعني أننا أمام أزمة بنيوية داخلية وأخرى تتعلق بما يفرض علينا من الخارج.

لذلك فإن استنهاض أسئلة النهضة والبحث عن مداخل جديدة إلى نهضة مختلفة، يجب أن يتزامن مع بحث إشكاليات مختلفة ومتعددة أولها: أسباب التأخر والتصدع والانهيار التي تعاني منها المجتمعات العربية وعلاقة ذلك بمستويات وأشكال التقدم العالمي. ويتحدد ذلك على ثلاثة مستويات: اقتصادية: «اقتصاد متخلف .ريعي . تابع». سياسية: سيطرة أنظمة أحادية شمولية. اجتماعية: تصدعات في البنية الاجتماعية، وظهور ميول إلى استنهاض المكونات الأولية نتيجة أسباب ذاتية داخلية محكومة بمسلمات الماضي، إضافة إلى تراجع دور الدولة، وأخرى تتعلق بالتدخلات الخارجية. إن جميع العوامل السابقة تنعكس على بنية وأشكال تحولات المنظومات

»

العودة إلى التراث يجب أن يندرج في سياق بحث أسباب تصدع المجتمعات وانهيارها

«

القيمية والمعرفية والثقافية وأشكال الوعي السائد. وهذا يعني أن بحث أسئلة النهضة يجب أن يبدأ من: بحث أوضاع السلطات السياسية وبنيتها وشكل علاقتها بالداخل، ومع الخارج، وأثار ذلك على المستويات الاجتماعية. بحث بنية النمط الاقتصادي السائد وأشكال تجاوز مآزق التبعية والأرتهان للخارج. أخيراً تحديد آثار الاقتصاد الرأسمالي في طوره العولمي المتحوّل إلى رأسمال مالي على اقتصادياتنا لجهة البنية. النمط، وأشكال تجلياتها وآليات اشتغالها. أما الاكتفاء بالقول إن أزمة المجتمعات العربية هي أزمة وعي وثقافة ومثقفين، فإنه يندرج في سياق تفكير نمطي ناتج من البنية المادية السياسية والاقتصادية المهيمنة.

ثانياً: تحديد حوامل النهضة الثقافية والمعرفية والعلمية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حوامل «النهضة الراهنة» يعانون مثل باقي الفئات والشرائح الاجتماعية من تداعيات الأزمة وإشكالاتها، ومن أثار تراكم التخلف الحضاري والجمود المعرفي، ومن تصدّع المنظومات المعرفية والفكرية والإيديولوجية التي تحولت في سياق تراكم التخلف إلى أحد السمات البنيوية للمجتمعات العربية. وفي حال سلمنا بأن حاملي الفكر النهضوي حالياً مصابون بداء اللحظة الراهنة وأمراض الماضي فهذا